بيان مشترك من 56 منظمة غير حكومية بشأن جريمة السلطات اليونانية في بيلوس – جريمة الدولة في بيلوس لن تُنسى ولن نُتغفر

بيانات مشتركة · إقليمي (عابر للحدود) · 14 ديسمبر

لقد مر عام ونصف العام منذ ارتكاب جريمة السلطات اليونانية بالقرب من بيلوس، والتي أدت إلى وفاة أكثر من 600 شخص مهاجر إلى أوروبا. وعلى الرغم من الأدلة الدامغة وشهادات الناجين من حطام السفن، فإن المسؤولين عن هذه الجريمة لم يتم تقديمهم بعد أمام السلطات القضائية. في الواقع، يواصل الجناة أداء عملهم دون عقاب، ولا يشكلون تهديدًا مستمرًا للأشخاص أثناء التنقل فحسب، بل ويجسدون أيضًا الإفلات من العقاب من خلال الحصانة التي يتلقونها.

لم تكن جريمة الدولة في بيلوس حادثة معزولة، ولم تكن الأخيرة. كان حطام السفينة نتيجة للعنف المنهجي المتزايد ضد الأشخاص الذين يعبرون إلى اليونان والاتحاد الأوروبي. وقد أدى تزايد نزع الصفة الإنسانية عنهم إلى وضع مروع. إن سياسات الاتحاد الأوروبي المتمثلة في تأمين حدوده وأراضيه من خلال العسكرة والتجريم تواجه الأشخاص أثناء التنقل بعنف أكبر وانتهاكات مستمرة لحقوقهم. لقد أدت عمليات الإعادة القسرية والاحتجاز التعسفي والمطول في مراكز الاحتجاز في بلدان الحدود الأوروبية والتعاون مع الأنظمة الاستبدادية في البلدان المجاورة إلى عدد غير مسبوق من القتلى والمفقودين.

قبل عام ونصف، في 14 يونيو 2023، بينما كانت سفينة الصيد أدريانا، وعلى متنها 750 شخصًا، في خطر، عمدت السلطات اليونانية إلى تأخير أي عملية إنقاذ: في البداية تجاهلت السلطات نداءات الاستغاثة، وراقبت سفينة الصيد فقط؛ بعد ذلك، حاولت السلطات سحب أدريانا بعيدًا عن منطقة البحث والإنقاذ اليونانية، مما تسبب في انقلابها. في هذه المحاولة الساخرة والمميتة في النهاية، حاولت السلطات إزالة أي شهود عيان محتملين، ليس فقط من خلال رفض المساعدة التي قدمتها وكالة فرونتكس التابعة للاتحاد الأوروبي ولكن أيضًا من خلال إبعاد السفن التجارية إلى جانبها. بعد غرق أدريانا، أبلغ الناجون عن تأخيرات غير مبررة في إنقاذهم، مما أدى إلى إنقاذ 104 أشخاص فقط. وبدلاً من دعمهم، ذهبت السلطات اليونانية إلى حد اتهام الناجين بـ "الدخول غير النظامي" إلى البلاد. وفي محاولة لصرف الانتباه عن الاحتجاج العام والإدانة الدولية، نفت السلطات مسؤوليتها عن مقتل أكثر من 600 شخص، ووجهت اتهامات إلى 9 من الناجين، وألقت باللوم عليهم باعتبارهم "مهربين" والتسبب في غرق السفينة. وفي نهاية المطاف، برأت المحاكم اليونانية الناجين التسعة من حطام السفينة في مايو/أيار 2024، لكنهم حرموا من حقهم في التعويض عن ما يقرب من عام قضوه ظلماً في السجن.

في أعقاب رفض خفر السواحل اليوناني الشروع في تحقيق تأديبي داخلي في تصرفات قيادته وضباطه، قام أمين المظالم اليوناني بذلك بمبادرة منه بشأن الأفعال الإدارية والتقصير. وفي أعقاب الشكاوى الجنائية التي قدمها الناجون، أجرت سلطات التحقيق الأولي في محكمة بيرايوس البحرية تحقيقات في أسباب الجريمة التي ارتكبتها الدولة لأكثر من عام فيما يتعلق بالمسؤوليات الجنائية. ولم يكتمل التحقيق الأولي إلا في نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني، والآن أصبح الأمر متروكًا لتقدير رئيس مكتب المدعي العام فيما يتعلق بتوجيه الاتهامات إلى المسؤولين.

ولم تسلط التحقيقات المكثفة والمتعمقة التي أجرتها وسائل الإعلام الاستقصائية المستقلة والدولية الضوء على الإجراءات الإجرامية التي اتخذتها السلطات اليونانية المختصة في التعامل مع حادثة أدريانا فحسب، بل وأيضًا على الجهود المتضافرة للتغطية على الأحداث وحماية المسؤولين عنها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن معاملة معظم الناجين من حطام السفن تنتهك مسؤولية الدولة اليونانية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك مسؤولية توفير الدعم النفسي والاجتماعي للناجين من حطام السفن. ولم يُحرم معظم الناجين من الحماية الدولية فحسب؛ بل إنهم الآن مهددون أيضًا بالترحيل. وفي الوقت نفسه، لا تزال العديد من أسر الضحايا تنتظر جثث أحبائهم، والتي لم يتم إعادتها إلى أوطانهم بعد.

إن المطالبة بالعدالة لجريمة السلطات اليونانية في بيلوس هي أقل ما ندين به لذكرى ضحايا حطام السفينة وأحبائهم، وكذلك لأولئك الذين نجوا من الحطام وعانوا من صدمة لا توصف. لكنها أيضًا نقطة حاسمة في النضال من أجل حماية الأشخاص المتنقلين وحقوقهم. في وقت تروج فيه الحكومات الأوروبية للتمييز والعنصرية والاستغلال، نضم أصواتنا للمطالبة بعالم من العدالة والتضامن

إن جريمة السلطات اليونانية في بيلوس لن تنسى ولن تُغفر

تطالب المنظمات الموقعة على هذا البيان بما يلي:

إجراء تحقيق شامل في أسباب "غرق سفينة بيلوس" ومقاضاة المسؤولين الحقيقيين.

توفير الدعم النفسي والاجتماعي اللازم ومنح الحماية الدولية لجميع الناجين.

إنهاء فوري لتجريم الهجرة واستخدام "التيسير" كذريعة للاحتجاز المنهجي للأشخاص أثناء تنقلهم.

إنهاء فوري للعنف الحدودي المميت بشكل متزايد

المنظمات الموقعة:

- حملة الحرية لبيلوس٩
- منصة اللاجئين في مصر
- هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية
- المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية
- الجبهة المصرية لحقوق الإنسان
- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- المنظمة المستقلة لحقوق الإنسان
- حقوقيون بلا قيود
- المنظمة الليبية للمساعدة القانونية
- المنبر المصري لحقوق الإنسان
- المفوضية المصرية للحقوق والحريات
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- Sea-Watch
- CompassCollective
- Watch The Med Alarm Phone
- Progressive Lawyers' Association (ÇHD), Turkey
- .Sea-Eye e.V
- Legal Centre Lesvos
- r42-SailAndRescue
- CPT – Aegean Migrant Solidarity
- Feminist Autonomous Centre for research

- FreeHomayoun
- Legal Clinic Roma Tre
- Gruppo Melltea
- Seebrücke Schweiz
- Human Rights Legal Project
- iuventa-crew
- Fenix – Humanitarian Legal Aid
- Demokratische Jurist*innen Schweiz
- HIAS Greece
- borderline-europe Human Rights without Borders
- .SOS Humanity e.V
- Nora organization for compacting violence against women’s and girls
- Maldusa
- National Representative Council of Eritrea-GIE
- Intersection Association for Rights and Freedoms
- (Libya Crimes Watch (LCW
- .Sea Punks e.V
- North East Law Network
- REDWORD for Human Rights & Freedom of Expression
- Statewatch
- (Human Rights Concern – Eritrea (HRCE
- Captain Support
- El Hiblu3
- (Border Violence Monitoring Network (BVMN
- Media and Migration Association
- Collective Aid
- Seebrücke
- .RESQSHIP e.V
- Collettivo Rotte Balcaniche
- Coordinadora de Barrios-Madrid, Spain
- Law and democracy support foundation
- MEDITERRANEA Saving Humans
- Lgbtqia+ Refugees Welcome

- Migreurop
- CNCD-11.11.11

نُشر على https://humena.org/ar/pylos-shipwreck/
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · info@humena.org